

جذور الصراعات الإفريقية الحديثة

Roots of Modern African Conflicts

ابراهيم ديدي

Didi Brahim

الطيب تواتي*

Tayeb Touati

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

Laboratory Of International Legal Transformations and Its Impact on Algerian Legislation

جامعة الوادي - الجزائر

University of Eloued -Algeria-

didi-brahim@univ-eloued.dz

Tayeb-touati@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام

Submission date

25/11/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

23/12/2024

تاريخ النشر

Publication date

31/12/2024

ملخص:

إن ظاهرة الصراعات الإفريقية، ليست ظاهرة عشوائية، أو غير قابلة للتفسير، بل هي ظاهرة تُصنع، ويمكن توجيهها والتأثير فيها، فهي ظاهرة حركية تفاعلية، وليست بالجامدة، ترتبط بمتغيرات الزمن.

لذا سنحاول في ورقتنا البحثية هذه، التوغل في الأسباب الحقيقية للنزاعات الإفريقية، التي ظلت تلاحق القارة، وتبدد ثرواتها، وتجرحها إلى مزيد من التخلف واللااستقرار، كما تهدف ورقتنا هذه إلى كشف جذور تلك النزاعات، والعوامل الأشد تأثيرا في انتشار النزاعات الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإفريقية، الصراعات الاثنية، الحرب الأهلية، السياسة الاستعمارية.

Abstract:

The phenomenon of African conflicts is not a random or inexplicable phenomenon, but rather a phenomenon that is manufactured and can be directed and influenced. It is a dynamic, interactive phenomenon, not a static one, linked to the variables of time.

Therefore, in this research paper, we will try to delve into the real causes of African conflicts, which have continued to haunt the continent, squander its wealth, and drag it into more backwardness and instability. Our paper also aims to uncover the roots of these conflicts and the most influential factors in the spread of African conflicts.

* المؤلف المراسل

key words: African conflicts; ethnic conflicts; civil war; colonial policy

مقدمة:

الصراع هو حقيقة حتمية وطبيعية، لا مناص منها في الحياة البشرية، وهو مرتبط بالأساس بحياة الإنسان ونشاطه، ومستمر استمرار وجود الإنسان فوق الأرض، وهذا لارتباط يكون من عدة زوايا، وهي الغاية، الفعل والنشاط، ولاقتان الفعل والغاية بالإرادة النابعة في الأصل من العقل، يقع التعارض في المصالح والغايات، وتنوعا في الإدراك والفهم، لذا عادة ما نفسر سبب خلافاتنا مع بعضنا البعض، ونرجعه إلى فهم لم يقصد، أو قصد لم يفهم.

لذا فإن ظاهرة الصراع أو النزاع، ستبقى مستمرة في المجتمع الإنساني، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا يمكن تصور وجود مجتمع إنساني مثالي، خال من أي شكل من أشكال الصراع والنزاع، وسيبقى هناك صراع الهيمنة والسيادة ومحاولة تحجيم دور ونفوذ وفاعلية الآخر، بين الغايات الإيجابية ممثلة في الخير والحق والغايات السلبية ممثلة بالشر والباطل¹.

علاوة على ذلك، فإن التنوع الإنساني وتعدد وتباينه، سمة أساسية، في المجتمع البشري، التي فطره الله عليه، مصداقا لقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا"².

فخلق الشعوب والقبايل، هو خلق جماعي متعدد، لم يقتصر على شعب واحد أو قبيلة واحدة فجاء الخلق بصيغة الجمع، وهذا التباين البشري، يضم العديد من أشكال الاختلاف والتنوع، مثل اللون، اللغة، العرق، الطائفة، الجنس، وغير ذلك من أشكال التنوع.

وقد يكون لهذا التعدد والتنوع خلاف حول الدور، الشكل، السلطة، الثروة، القيم والمعتقدات وغيرها، وهذا التعارض حول هذه العناصر، أو الغايات أو المطالب، يؤدي إلى الصراع، بينما التكامل والتفاهم بخصوصها، يصبح مصدرا للتعايش والسلام.

ولقد تطورت ظاهرة الصراع، مع تطور المجتمع الإنساني، من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعات، القبيلة، العشيرة، ثم الكيانات الحديثة المنظمة، مثل الدولة، القومية، الأحزاب، المنظمات الدولية، والنظام الدولي، فأصبح لدينا عدة أنواع من الصراعات، على عدة مستويات، اجتماعية، منظمات أحزاب، داخل الدولة الواحدة، وأيضا على مستوى الدول.

ومما لا شك فيه، أن الصراع على مستوى الدول، أو على مستوى الدولة، هو الصراع الأكثر وضوحا وخطورة، كونه يضم أجزاء كبيرة من مكونات الوجود البشري، ويهدد بتعطيل أو توقيف مسيرة التطور والتنمية داخل الدولة، أو بزوالها، وبالأخص في الحروب الأهلية³.

بالرغم من الاعتقاد الغالب بأن ظاهرة الصراع، هي ظاهرة سلبية، إلا انه في حقيقة الأمر، ضرورة إنسانية، مثله مثل المبدأ العلمي، الموت ضروري للحياة، فقد قال علا وجل: "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ"⁴.

فالصراع في أحيان كثيرة ظاهرة ايجابية وضرورية لإحداث التغيير، الإصلاح والتطوير. لكن، لماذا في إفريقيا بالذات تكثر الانقلابات والنزاعات؟

لذا فإن الإشكال التالي يطرح نفسه: ما هي الجذور العميقة للنزاعات الإفريقية الحديثة؟ وما هي العوامل الأشد تأثيرا في انتشار النزاعات الإفريقية؟

للإجابة على هذا الإشكال الرئيسي، وما قد يتفرع منه، سنسلط الضوء على أصل تلك النزاعات، ومنابعها، حتى نضع أيدينا على جذورها، لنقتلعها، من أجل بناء السلام واستقرار القارة.

وسوف نعتمد في ورقتنا البحثية هذه، على المنهج التاريخي، لنبين آثار الأحداث التي وقعت إبان تاريخ إفريقيا الطويل، ونحللها ونكشف تداعيات تلك المراحل على واقع القارة الحديث. لذا سنضع محل اختبار الفرضيات التالية:

01- التنوع الإثني والعرق واللغوي الذي تزخر به إفريقيا، يمثل السبب الرئيسي، لتفشي النزاعات الإفريقية.

02- غياب الحكم الديمقراطي، يعتبر السبب المباشر لكثرة الصراعات الداخلية الإفريقية.

03- التقسيم الجغرافي الجديد الذي وضعه المستعمر الأوروبي في إفريقيا، يعد بمثابة فتيل الصراعات في إفريقيا.

كما تهدف ورقتنا البحثية هذه، إلى الكشف عن أهم مسببات النزاع في إفريقيا، من أجل القضاء عليها وبناء السلام الدائم، وتفادي تجدد تلك الصراعات، من أجل استقرار القارة وتقدمها. وقد قسمنا بحثنا هذا، إلى جزأين أساسيين، أولهما التعرض للعوامل الداخلية لتفشي النزاعات الإفريقية، وأما الجزء الثاني، فقد تم تخصيصه للإحاطة بالفاعلات الخارجية لاندلاع النزاعات الإفريقية.

المبحث الأول:

العوامل الداخلية لتفشي النزاعات الإفريقية.

هناك مقولة مفادها، بأنه عندما يوجد فرد يسود السلام، وعند وجود اثنين ينشأ الصراع، وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات، هذه المقولة تشير إلى القانون التاريخي، الذي يميز

الحياة الإنسانية بشكل عام، وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الصغيرة، أو على المستوى الدولي، فقانون النزاع هو الذي يحكم أغلب العلاقات، ومهما كان شكل الوحدة الإنسانية؛ أسرة، قبيلة، أمة، فإنها محكومة بقانون النزاع، فتلك قاعدة تاريخية، لا تحتاج إلى إثباتات مجعدة⁵.

ولما كان النزاع حتميا ولا مفر منه، فإن أسبابه في أفريقيا عديدة ومتنوعة، وذلك حسب كل مرحلة من المراحل التاريخية، التي تعاقبت على القارة.

ففي أواخر القرن الخامس عشر، حتى أواخر القرن التاسع عشر، شهدت أفريقيا مرحلة الاستكشاف، والتمهيد للاستعمار، ثم جاء مؤتمر برلين 1885 ليعطي إشارة الانطلاق لسباق الدول الأوروبية لتقسيم إفريقيا، بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا، ومنذ ذلك الحين إلى قيام الحرب العالمية الثانية، كانت إفريقيا ترزخ تحت السيطرة الفعلية والتوغل الداخلي الأوروبي، وتمزقت إفريقيا كل ممزق بين أكبر عدد من الدول الأوروبية، وبعد سنة 1951 شهدت القارة بزوغ شمس الحرية، بميلاد حركات التحرر والاستقلال التي قادت إلى التخلص من المستعمر، ومع نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس من القرن العشرين شهدت إفريقيا موجات تحرر طالت معظم أرجائها.

ولم تنته مأساة الأفارقة بنهاية الاستعمار، فقد دخلت أكثر من نصف عدد الدول الإفريقية في نفق جديد من الصراعات والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية.

لقد كانت إفريقيا، أثناء فترة ما بعد الحرب الباردة، أحد ميادين الصراعات المسلحة الخطيرة، وذلك فيما بين 1990-2005، فشهدت القارة 19 صراعا خطيرا، هي صراعات:

- 1 الجزائر - 2 أنغولا - 3 بوروندي - 4 تشاد - 5 جمهورية الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) - 6 جمهورية الكونغو - 7 إثيوبيا إريتريا - 8 إريتريا إثيوبيا - 9 غينيا - 10 بيساو - 11 ليبيريا - 12 الصحراء الغربية - 13 موزنيق - 14 رواندا - 15 سيراليون - 16 الصومال - 17 السودان - 18 جنوب السودان - 19 أوغندا⁶.

بخلاف مناطق كثيرة من العالم، يسهل اندلاع الحرب في إفريقيا، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت الحروب الأهلية ظاهرة واسعة الانتشار في إفريقيا، حيث امتدت إلى معظم أنحاء القارة، ويرجع انتشار هذه الحروب إلى مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات.

فما هي الأسباب الداخلية التي تقف وراء تفشي الصراعات والنزاعات في إفريقيا؟

هناك عدة عوامل نابعة من داخل الدولة الإفريقية، عادة ما تكون سببا لاندلاع الصراعات الداخلية خاصة، ونادرا ما تؤدي إلى نزاعات بين الدول الإفريقية، ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى مجموعتين أساسيتين، كما يلي:

- أسباب اقتصادية، وسياسية.
- الصراعات الإثنية.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والسياسية للنزاعات الإفريقية.

على عكس الاعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس؛ فإن دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 - 1999م أوضحت أن العوامل الاقتصادية والسياسية، تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية.⁷

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للنزاعات الإفريقية.

وتمثل التخلف الاقتصادي في إفريقيا، خاصة في الصور التالية:

- 1 - تدني معدلات النمو الاقتصادي.
 - 2- المستويات العالية للفقر.
 - 3- تفاقم الديون.
 - 4- تدني متوسط دخل الفرد.
 - 5- تدني مستوى البنية التحتية.
 - 6- أزمة توزيع السلطة والثروة وضعف الأداء الاقتصادي.⁸
- لذا فإن عجز الدولة الإفريقية، على تلبية الحاجيات الأساسية لكل المواطنين، يؤدي إلى استفادة جماعات بعينها وحرمان جماعات أخرى، ومن هنا تبدأ شرارة الصراع، فالجماعات المحرومة تسعى لنيل نصيبها، وتأخذ حقها بيدها في ضل ضعف الدولة، والفئة المستفيدة ترغب في الاستمرار بالحصول على الامتيازات الاقتصادية ولا تريد إشراك غيرها في تلك الامتيازات.
- كما أن الظروف الاقتصادية السيئة في إفريقيا، جعلت التجنيد والعمل في صفوف الجماعات الإرهابية، خياراً مهنياً مقبولا، للعديد من الشباب الأفارقة، ولم تواجه جماعات مثل بوكو حرام، وجماعة ولاية غرب أفريقيا الإسلامية، المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، أي صعوبات، في تجنيد عناصر جديدة، في مدن شمال نيجيريا الفقيرة.

ومن جهة أخرى، تعتبر إفريقيا الأرض الحصبة، لنمو وتفشي ظاهرة الإرهاب، ففي ظل هذا الوضع، وأمام تدهور الأوضاع السياسية، والاقتصادية التي أدت إلى بروز ظاهرة الدولة الهشة، والعاجزة على بسط نفوذها في إقليمها، فإن هذه المناطق مؤهلة أكثر من غيرها، لتكون بيئة حاضنة مناسبة لتنظيم "داعش" الذي يبحث عن مأوى جديد، بعد انحساره في سوريا والعراق، خاصة في ظل وجود أجنحة موالية له، في التنظيمات المحلية مثل تنظيم حركة الشباب المجاهدين في الصومال، التي تمكنت من استخدام المساحات غير الخاضعة لسيادة الدولة، كمراكز للتدريب وشن الهجمات على البلدان المجاورة مثل كينيا.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية للنزاعات الإفريقية.

يرجع الكثير من الباحثين، أسباب تفشي الصراعات في إفريقيا، خاصة جنوب الصحراء الكبرى، إلى إخفاق الدولة الإفريقية في تحقيق أهدافها، وذهب الكثير إلى وصفها دولا فاشلة، ولعل من أبرز المؤشرات على ذلك:

- 1- غياب الحكم الرشيد، وسوء الإدارة، والاستبداد بالحكم.
- 2- الصراع على السلطة بين الحكام والجماعات المعادية.
- 3- عسكرة المجتمع والانقلابات العسكرية.
- 4- أزمة توزيع السلطة.
- 5- الصراع الدولي حول النفوذ في إفريقيا.

فبعد حصول الدولة الإفريقية على الاستقلال، احتفظت بكثير من سمات الفترة الاستعمارية، خاصة سياسات القمع والإكراه، فأصبح معظم الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار، مبعدا عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما تم التخلص من المعارضة، وأما الأحزاب والنقابات والمنظمات الشعبية، فقد حرمت من التعبير عن نفسها، وتم إدماجها (إذابتها) في مؤسسات وهيكل الدولة ذاتها.

ونظرا لعجز الدولة الإفريقية، عن توفير الحاجيات الأساسية لشعبها، فقد عانت، من أزمات خانقة، بسبب الهويات العرقية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، وأصبح وجود الدولة بحد ذاتها، محل شك، ونزاع⁹.

ومن أهم عوامل فقدان الدول الإفريقية هيبتها، وتدهور شرعيتها، وتفشي الصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، ما يلي:

- 1- شخصنة الحكم: إضفاء أهمية بالغة لدور الشخص الحاكم.
- 2- عدم الاعتراف بالمعارضة، واستبعادها من المشاركة في الحكم.
- 3- وجود مؤسسات تشريعية وقضائية شكلية، ينحصر دورها في تأييد وتركيز قرارات الحاكم.
- 4- اللجوء إلى استخدام القمع والقوة المفرطة، بدلا من سياسة الإقناع، والاستيعاب.
- 5- غياب الأسس الواضحة، التي تحكم التناوب على السلطة، الأمر الذي أدى إلى تبني وسائل غير سلمية، وغير شرعية، من أجل السيطرة على الحكم، وذلك عن طريق الاعتقالات، والانتقابات العسكرية.

المطلب الثاني: الصراعات الإثنية ودورها في إثارة النزاعات الإفريقية

يعد مفهوم الصراعات الإثنية، من أهم المفاهيم التي تداولها الباحثون في ميدان العلوم السياسية بكثرة، بعد الحرب العالمية الثانية، ونظرا لتفشي هذه الظاهرة في بقاع العالم عامة وفي أفريقيا خاصة، وكثرة الحركات الانفصالية الناتجة عنها، والتي أدت إلى زعزعة استقرار الدول، أصبحت هذه الظاهرة، قضية عالمية، وتم إدراجها في أعلى سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي.

الإثنية Ethnecity لغة، لفظ مشتق من الكلمة اليونانية Ethnos معناها أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة، وهم أيضا أفراد مبعدون عن ثقافتهم وغير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية¹⁰.

وقد انتشر استعمال مصطلح الإثنية منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين، بين السياسيين، وعلماء الاجتماع، وأصبح اللفظ يطلق على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين والثقافة وأي سمات أخرى مميزة لهم، كالأصل، والملامح الفيزيائية الجسدية، وتعيش في إطار مجتمع واحد، ضمن جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات، فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية، ولكن بالنظر إلى علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها¹¹.

ولكي نطلق على جماعة مصطلح مجتمعا اثنيا، لابد من توفر الشروط التالية:

- اسم الجماعة (الهوتو أو التوتسي، مثلا).
- الاعتقاد الراسخ في الأصل المشترك.
- التاريخ، الذي يمثل المذكرة الجماعية.

- الاشتراك في ثقافة واحدة، تقوم على توليفة من: اللغة، الدين، العادات، الزي، الموسيقى، الحرف، المعمار، والطعام، ولا بد للجماعة من أن تشعر بالارتباط لإقليم محدد، ولا بد للأفراد من الإحساس بإثنتهم المشترك، فالجماعة لا بد أن تكون متضامنة، فهذا الأخير يحدد قوة الترابط بين أعضاء الجماعة فهو مقياس تماسك الجماعة الإثنية¹².

وجدير بالذكر أن هناك مصطلحات متشابهة مع مصطلح الإثنية، ينبغي الإشارة لها، وهما على وجه الخصوص، العرق، والأقلية.

فالعرق يطلق على مجموعة من البشر، يشتركون في عدد من الصفات الجسدية والفيزيائية، نظرا لأنهم يملكون نفس الموروثات الجينية، إذا فالعرق هو حقيقة بيولوجية وليست اجتماعية، وينصب على الصفات الجسدية فقط، أما الإثنية فهي تشمل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية واللغوية كما يمكن أن تضم أيضا الصفات الجسدية.

أما الأقلية، فحسب ستانسيلاف تشيرنيتو Stancilef tchirnitو: "هي مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان ولهم خصائص تختلف عن الأغلبية ولهم إرادة في الحفاظ على هويتهم"¹³.

أما النزاعات الإثنية فهي حسب تعريف ميشال براون Michel brown "هي تنافر بين مجموعتين أو أكثر، حول القضايا المهمة، المرتبطة بمشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وإقليمية، كما أنها نمط منظم للعنف، بين المجموعات، يحدده العامل الإثني"¹⁴.

إن وجود الاختلاف الإثني ليس بالضرورة مدعاة لتحريك النزاع، بل إن الجماعات الإثنية، تعتبر أدوات في يد الفواعل السياسية، الداخلية أو الخارجية، التي تستثمرها لتحقيق أهدافها ومصالحها.

فصناع القرار في أفريقيا، يقومون بإثارة النزاعات الإثنية من أجل خدمة مصالحهم، وأغلب التحالفات في البرلمانات الإفريقية، تكون تحالفات إثنية، من أجل السيطرة على البرلمان، وبالتالي يصوت الناخبون حسب انتماءاتهم القبلية، وليس حسب البرامج الحزبية¹⁵.

وتسييس الإثنية هو بمثابة الشرارة لاندلاع النزاعات الإثنية، التي تعتبر محصلة للتنوع الإثني + نوعية المؤسسات، وبناء على هذه المعادلة، فإن التنوع الإثني يؤدي إلى حرب أهلية في رواندا والكونغو، ولا يؤدي إلى ذلك في بلجيكا أو الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، فضعف المؤسسات وفسادها وغياب سيادة القانون، هو ما يؤدي عادة إلى انتشار وتفاقم الصراعات الإثنية.

- ومن كل ما سبق، فقد يكون من بين أسباب اندلاع الصراعات الاثنية:
- تقسيم غير عادل للثروة (العائدات الوطنية)، وانحصارها في يد طبقة تمثل النخبة، على حساب طبقة فقيرة، ناقمة على الأوضاع، وتسعى لتغييرها ونيل حقوقها حتى باستعمال العنف.
- غياب الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وجملة المواطن بحقوقه وواجباته تجاه وطنه.
- استمرار النزاعات وتأجيجها، بسبب انغلاق الدول التي تشهد نزاعات، على نفسها، وعدم السماح للمؤسسات الدولية، بالمساعدة في حفظ السلام.

المبحث الثاني:

الفواعل الخارجية للنزاعات الإفريقية

لقد انتهجت الدول الاستعمارية في إفريقيا، العديد من السياسات بغية السيطرة على ثروات الدول الإفريقية، وهي تحت الاستعمار، وضمان التبعية التامة لها بعد الاستقلال، فررعت فيها بذورا للفتنة، توقظها أنى شاءت، كما حرصت على التدخل في الشأن الداخلي الإفريقي بعد الاستقلال، لذلك خصصنا مطلبين اثنين، نبين فيهما تلك السياسات التي طالما ولدت فتن ونزاعات في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: بذور الصراع أثناء الحقبة الاستعمارية

من بين أهم السياسات الاستعمارية التي نفذت في إفريقيا، هي تقسيم القبائل الإفريقية جغرافيا بين عدة دول، مما انجر عن ذلك فصل جماعات عرقية واحدة عن بعضها البعض، إضافة الى سياسة التمييز العنصري، والفواعل السياسية الخارجية، تنشئ النزاع الاثني وتغذيه، عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة، على أكثر من دولة، وذلك ما يعرف بسياسة فرق تسد، التي انتهجتها الدول الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا، عن طريق تعديل حدود الدول الإفريقية، وكذلك عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول، بتأييد وتآليب بعض الجماعات الاثنية، و تسليحهم في بعض الأحيان، و حثهم على الانفصال.

وقد ساهم في تنفيذ تلك السياسات، الخريطة الاستعمارية الجديدة للدول الافريقية، وترسيخ التمييز العنصري والعرقى، وهذا ما سوف نتعرض إليه فيما يلي.

الفرع الأول: الخريطة الاستعمارية الجديدة للدول الإفريقية

لقد جاء تقسيم القارة الإفريقية حسب مؤتمر برلين 1884-1885، متناقضا مع الواقع لاجتماعي والقبلي للمجتمعات الإفريقية، فتارة جمعت الخريطة الاستعمارية الجديدة داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها التفاعل والتعايش مع بعضها البعض، مثل أنجولا، وتارة فصلت

الحدود السياسية الجديدة، التوصل بين جماعات عرقية واحدة، وجدت نفسها مقسمة إلى عدة كيانات سياسية جديدة.

ولم يتم تعيين الحدود الاستعمارية للدول الأوروبية في إفريقيا، إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وإعادة تقسيم المستعمرات الألمانية بين الدول المنتصرة في الحرب وكان وراء هذه الحركة التوسعية الاستعمارية فاعلان تقليديان في الميدان الاستعماري وهما فرنسا وبريطانيا، وذلك تراجع كل من البرتغال واسبانيا ثم هولندا، ولم يكن لهم نصيب في التنافس الجديد الذي تميز بظهور قوى جديدة في الميدان وكان لها نصيب وافر من هذا التنافس على مناطق النفوذ وهما ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية¹⁶.

وتجدر الإشارة أن داخل القارة ظل مجهولا بالنسبة للأوروبيين إلى غاية منتصف القرن 19م، وكان تواجههم مقتصر على الساحل بصفة شبه كلية، فيما عدا الأجزاء الجنوبية والشمالية من القارة، وكان ذلك راجع لعديد الأسباب التي جعلت الأوروبيين يُججمون عن التوغل داخل القارة الإفريقية.

ويعتبر أُنْعمد مؤتمر برلين بين عامي 1884 و 1885 أساس التنظيم لعملية التنافس والسيطرة الأوروبية على القارة الإفريقية، وقد اتسمت معظم هذه الأعمال من التقسيم بالسرعة والعشوائية، مما أسفر على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة إفريقيا، وتم تنفيذ خطوط التقسيم الجديدة التي رسمت على الخرائط على أرض الواقع دون مراعاة لتجمعات القبائل، فقد احتلت بلجيكا الكونغو الحر، وفرضت بريطانيا حمايتها على مصر عام 1882، وأعلنت احتلالها الجزء الأوسط للصومال عام 1885 بعد أن تقاسمت كل من فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا، أراضي الصومال الموحد، كما احتلت بريطانيا جنوب إفريقيا ونيجيريا وإفريقيا الشرقية، وتوسعت في غامبيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على جزيرة زنجبار عام 1890 وعلى أوغندا عام 1894، وبسطت نفوذها على السودان عام 1885، وفي المقابل، فرنسا التي احتلت الجزائر عام 1830 وفرضت حمايتها على تونس عام 1881، توسّعت في السنغال واحتلت الكونغو الأوسط والصومال الفرنسي (جيبوتي الآن)، وبسطت نفوذها في إفريقيا الغربية، واحتلت جزر القمر في المحيط الهندي ومدغشقر عام 1885، وفرضت الحماية على المغرب عام 1911، وتوسعت البرتغال في غينيا البرتغالية (غينيا بيساو الآن) وجزر الرأس الأخضر وأنجولا، وإفريقيا الشرقية البرتغالية (الموزمبيق الآن) وجزر ساوتومي وبرانسيب في المحيط الأطلسي، واحتلت إيطاليا، الأجزاء الجنوبية من الصومال وأرتيريا عام 1888 وليبيا

عام 1912، واحتفظت اسبانيا منذ فترة الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر بغينيا الاستوائية واحتلت الساقية الحمراء و وادي الذهب (جمهورية الصحراء الغربية الآن) عام 1884، والريف المغربي عام 1909 ، بعد توسعها من مدينتي سبة وملييلة المحتلتان منذ القرن الخامس عشر¹⁷.

الفرع الثاني: التمييز الإثني والعرق.

إضافة إلى التقسيم التعسفي للقارة، قامت السياسة الاستعمارية في إفريقيا على تغذية التناقضات الإثنية، من خلال سياسة فرق تسد، و عبر تمييز جماعة معينة، تمثل أقلية، على حساب جماعة أخرى، بمنحها فرص تعليمية أكبر، و إعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة والتمتع بنفوذ كبير في المجالس التشريعية التي أقامها الاستعمار، وكذلك الازدواجية في التعامل بين جماعات البلد الواحد، فقد قامت بريطانيا بإبان استعمارها للسودان، بتقسيمه إلى منطقة شمالية وأخرى جنوبية، مارست في كل منطقة سياسة مختلفة عن الأخرى، فمنعت استعمال و تعليم اللغة العربية في الجنوب وحالت دون نفاذ التأثيرات العربية الإسلامية، وسمحت للبعثات التبشيرية المطرودة من الشمال بالنشاط في الجنوب، و لأن الشعب السوداني مزيج من العرب والأفارقة، والمسلمين والمسيحيين، قامت السلطات الاستعمارية بتثنية الاختلاف بينهم وترسيخه، مما أضفى أبعادا جديدة على الصراع بين الشمال و الجنوب¹⁸.

ولقد عمل الاستعمار على إذكاء الفتنة، وإيجاد عوامل لتوليد الصراع بين مختلف القبائل، مما أدى إلى تعميق الفوارق القبلية بالإضافة إلى توسيع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات عرقية أخرى تقوم بدور فعال في المنافسة حول المكاسب الاقتصادية والسياسية، وهذا باستخدام الأساليب المتنوعة، والتي منها:

- إعطاء بعض الجماعات الاثنية مزايا خاصة، و في نفس الوقت حرمان غيرهم منها.
 - دعم قبيلة معينة و محاباتها على حساب قبيلة أخرى.
 - تقريب القبائل الصغرى على حساب القبائل الكبرى.
 - تقسيم القبيلة الواحدة من خلال محابة فرع منها على حساب فروع أخرى.¹⁹
- وقد استندت القوى الاستعمارية من أجل ذلك، على عدة معايير.

أولا: ولاء الجماعة الإثنية للمستعمر

يكون ذلك من خلال لعب دور الوسيط بين المستعمر و مختلف الجماعات الإثنية، فقد أسندت السلطات البرتغالية زعامة جماعة بالانتا Balanta وهي أكبر الجماعات في غينيا

بيساو، إلى أشخاص من جماعتي فولا Fula وماندينكا Mandinka، فكان ذلك مصدرا لصراعات إثنية مستمرة، نتيجة تجاهل الجماعة لتعليمات زعمائها المفروضين عليهم²⁰.

ثانيا: مناطق توفر الموارد الطبيعية

أقام المستعمر مشاريع تنمية بالمناطق الغنية بالموارد الطبيعية، لا تخدم سوى سكان تلك المناطق، وبقيت المناطق البعيدة عن تلك الموارد مهمشة، مما انجر عن ذلك فرصا غير عادلة للترقية الاجتماعية لمختلف الجماعات العرقية داخل نفس الدولة، فقد شهد جنوب أوغندا على سبيل المثال، ومن خلال التنمية الاستعمارية غير المتساوية، ازدهارا كبيرا، فشيدت السكك الحديدية، وازدهرت الزراعة، وانتشر التعليم الغربي عن طريق البعثات التبشيرية، في حين بقي الشمال محروما من أبسط مظاهر التنمية.²¹

ثالثا: الدين

استغل الاستعمار الدين لخدمة أهداف سياسية، بالتركيز على عوامل الاختلاف بين الأديان، وتآليب جانب على آخر، ومنح أصحاب عقيدة امتيازات على حساب معتنقي دين آخر، فعلى سبيل المثال، عملت السلطات الاستعمارية على التمييز بين جماعة محلية وأخرى، عن طريق استخدام الأساطير الدينية وإضفاء الصبغة العلمية عليها، كما وقع في رواندا، ودعمت السلطة الاستعمارية في السودان القومية الإفريقية المسيحية على حساب القومية العربية المسلمة، وقد آلت الحاليتين، أي رواندا والسودان، إلى اندلاع الحرب الأهلية²².

المطلب الثاني: التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الأفريقي، والصراعات الإقليمية

إن التدخلات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها في الشؤون الداخلية لدول القارة الإفريقية، تعد الأكثر مساهمة في تأجيج الصراعات والنزاعات داخل إفريقيا، مقارنة ببعض المناوشات أو النزاعات النادرة بين الدول الإفريقية فيما بينها، وهذا ما سنبينه في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الأفريقي

ويقصد بالتدخل الخارجي هنا، العامل الاستعماري الذي لعب دورا كبيرا في تكريس وتأجيج الانقسامات بين الجماعات داخل تلك الكيانات التي كونها، وأصبحت دولا مستقلة فيما بعد، فعاشت الكيانات الجديدة في ضل مشكلات عديدة، سواء داخل تلك الكيانات الجديدة أو بين بعضها البعض.

تعتبر ظاهرة التدخل الأجنبي عموما قديمة في العلاقات الدولية، ولكنها برزت بصورة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة

الأمريكية، الذي نتج عنه تفشي النزاعات الداخلية في الكثير من الدول، وخاصة ما يتعلق بالعرقيات، الأمر الذي مهد للدول والمنظمات الدولية، عملية التدخل لحماية هذه الأقليات تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية²³.

وبالرغم من أن التدخل الأجنبي، يتعارض في بعض جوانبه مع مفاهيم ثابتة في القانون الدولي والعلاقات الدولية مثل مفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة المنصوص عليها في القانون الدولي، إلا أن الواقع، يشير إلى أن دول العالم الثالث عموماً، كانت غالباً ميدان تدخلات ونشاط، المنظمات الدولية والدول الكبرى، لتسوية النزاعات الداخلية²⁴. من أبرز الأمثلة التي يتجسد فيها التدخل الخارجي في شؤون الدول الإفريقية الداخلية، الحرب الأهلية في أنجولا، حيث استغلت الأطراف الخارجية، الصراع القائم في أنجولا بين الحركات الثلاث، مبالاً - فنلاً - يونيتا²⁵، فتدخلت العديد من الأطراف الدولية، و دعمت كل مجموعة، طرفاً من أطراف الصراع، مما ساهم في إطالة الحرب، وصعوبة حسمها بصورة سريعة، كما تدخلت العديد من الدول في الصراع الداخلي السوداني، وأطالت أمده، بتأييد مجموعة من الدول للجيش النظامي، في حين أن مجموعة أخرى من الدول ساندت و دعمت جيش الدعم السريع.

الفرع الثاني: النزاعات الإقليمية بين الدول الإفريقية.

نادراً ما تشكل الدول الإفريقية تهديداً عسكرياً لبعضها البعض؛ باستثناء بعض الحالات، وعلى سبيل المثال:

- النزاعات الحدودية مثلما هو الحال بين إريتريا وجيبوتي.
- بعض التدخلات العسكرية، على جمهورية الكونغو الديمقراطية، من قبل رواندا تحت ذريعة ملاحقة مجرمي الحرب في رواندا، ومرتكبي الإبادة الجماعية.
- تدخل إثيوبيا عسكرياً في الصومال، من حين لآخر، لملاحقة حركة شباب المجاهدين الإرهابية.

أما التهديدات الخارجية، فإن مصدرها يتمثل في فاعلين من غير الدول، أي أن الدول الإفريقية تواجه جماعات ومنظمات مسلحة، من خارج حدودها، حيث أصبحت تلك المنظمات المقاتلة، توسّع نشاطها خارج مقر نشأتها، فعلى سبيل المثال، فبالرغم من التوتر القائم بين الكاميرون ونيجيريا، بسبب السيطرة على جزيرة باكسي، إلا أن احتمال نشوب نزاع مسلح

بينهما، يبدو ضئيلا جدا، بينما تشكل جماعة بوكو حرام النيجيرية الأصل، تهديداً عسكرياً كبيراً للكاميرون.²⁶

وغالبا ما يرتبط أمن كل دولة إفريقية ببيئتها، أي باستقرار المنطقة الأمنية التي تنتمي إليها، وعلى نحو آخر، تعتبر السياسات المائية في منطقة حوض النيل، مصدراً لتهديدات أمنية، مع احتمال نشوب مواجهات مسلحة، بين الدول بسبب الخلافات حول استخدام مياه الأنهار الدولية، حيث أن الوضع السياسي، والإيكولوجي في حوض النيل، أصبح أكثر خطورة من ذي قبل، فنوعية المياه تزداد سوءاً، وكميتها في تناقص مستمر، جراء بناء السدود، خاصة على نهر النيل الأزرق، و النيل الأبيض، ولعل أبرز بؤرة للتوتر بين إثيوبيا، مصر، اريتريا، والسودان، هو سد النهضة الكبير في إثيوبيا.

إضافة لكل ما سبق، فإن مسألة القرصنة البحرية تظل تهدد حركة الملاحة في منطقة القرن الإفريقي، بل تهدد الأمن البحري العالمي برمته، وذلك نظرا لإستراتيجية هذه المنطقة، وبالرغم من الجهود الدولية الرامية إلى استئصال هذه الظاهرة، إلا أنها فشلت في ذلك، حتى باستعمال قواعد عسكرية أجنبية متعددة، أمريكية، فرنسية، يابانية وغيرها، تراقب المنطقة وتقوم بتمشيطها.

الخاتمة:

لقد حان الوقت للأفارقة، أن يعوا جيدا، بأن المصلحة العليا للوطن، والحفاظ على الوطن، من صميم واجبات المواطن الإفريقي، وأن الأوان للقضاء على كافة أشكال التخلف، وأسباب النزاعات، بعد تجارب مريرة وطويلة خاضتها القارة، وإن أسباب التخلف الاقتصادي، والنزاعات الطائفية والعرقية والاثنية، هو نتاج سنوات من الحكم الفاسد، والتسيير الأعرج لشؤون الدول الإفريقية.

وبات من الواجب، السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي وامتداداته الاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عليها من مآسي وأخطاء وانتهاكات، عن طريق إرساء الحكم الرشيد، وبناء دولة المؤسسات، في نظام ديمقراطي، يهدف في الأساس إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، ويضمن الوحدة الوطنية.

وهذا لن يتحقق إلا عندما تتمكن الدول من بسط سلطتها المادية والقانونية لتكون بديلا عن كل المظاهر غير القانونية لان الدولة العادلة والقوية هي الضمان الوحيد للاستقرار والأمن والتنمية.

لكل ما سبق، فإننا نخلص إلى إثبات الفرضية الثالثة محل الاختبار في ورقتنا البحثية هذه، والمتمثلة في:

- غياب الحكم الديمقراطي، يعتبر السبب المباشر والرئيسي لتفشي الصراعات الإفريقية.
- إن أسباب التخلف الاقتصادي، وكثرة النزاعات الطائفية، ما كانت لتكون، لو كانت هناك أنظمة حكم ديمقراطية عادلة، تعطي للجميع الحق في حياة كريمة للمواطن الإفريقي، وغير خاضعة للتدخلات الأجنبية.

التوصيات:

من أجل قيام أنظمة حكم ديمقراطي أفريقية في الدول التي تعاني من الاضطرابات وعدم الاستقرار، وجب التعاون الدولي الإفريقي، والاستفادة من بعض النماذج الديمقراطية الإفريقية الناجحة، وكذا تشجيع الكفاءات الإفريقية المهاجرة للعودة إلى إفريقيا، لخدمة بلادهم بدل المهجر، وإعلاء مصلحة الوطن على غيرها من المصالح، والتخلي عن الولاءات الضيقة للقبيلة أو العشيرة، لصالح الوطن.

الهوامش:

- 1 - سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، مطابع الدار العربي للعلوم، بيروت لبنان، 2014، ط 1، ص 53.
- 2 - القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية رقم 13.
- 3 - رسلان، أحمد فؤاد: نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، الصفحة رقم 07.
- 4 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم 251
- 5 - محمد عمر بشيرون، قضية جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع، (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1971 م)، ص 17
- 6 - رباحي أمينة، إدارة النزاعات الإفريقية الممتدة وعمليات حفظ السلام، المجلة الجزائرية للعلوم السياسي والعلاقات الدولي، المجلد 13 (1). العدد 18، جوان 2022. ص 49.
- 7 - خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقيا، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001م.

- 8 - عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، الحوار المتمدن، شوهو يوم 14 أكتوبر 2024، على الساعة 17:06، على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192>
- 9 - رباحي أمينة، إدارة النزاعات الإفريقية الممتدة وعمليات حفظ السلام، مرجع سابق، ص 51.
- 10 - محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر 2000.
- 11 - بلعيد سمية، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010، ص 21
- 12 - بوعشيدة عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1. 2018. ص 14.
- 13 - Joseph yacoub، les minorités dans le monde: fait et analyses، dextlée de brouwer، paris، 1998، p 123 -
- 14 - Christian، geyser. les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés. sur: <http://www.paixbalkons.org/contributions-poront-bosnie.pdf> accessed mai 12، 2015)
- 15 - Daniel.N Posner، Institutions and Ethnic Politics in Africa، Cambridge university Press، New York، 2008، p20.
- 16 - عبد الرحمان بوسليمان، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2024، ص 319.
- 17 - عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 322.
- 18 - د. محمود أبو العينين، «إفريقيا والتحول الرأسمالي في النظام الدولي»، في الهيئة العامة للكتاب، مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1996م.
- 19 - أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، الاسكندرية، دار الطبعة الجديدة، مصر، 1997، ص 29.
- 20 - محمد إمام أحمد أمل، الاثنية و النظم الحزبية في إفريقيا، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2017، ص 137.
- 21 - لبنى بهولي، السياسات الاستعمارية والظاهرة الاثنية في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 03، مايو 2023، ص 101.

- 22 - علي مزروعي، قضايا فكرية، إفريقيا و الإسلام و الغرب على أعتاب عصر جديد، ترجمة صبحي قنصوة و آخرون، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998، ص 93-94.
- 23 - جواي مراد، أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية: أزمة دارفور نموذجاً. جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص 238.
- 24 - جواي مراد، المرجع نفسه، ص 239.
- 25 - مبالا: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا. - فنلا: الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا. - يونيتا: الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا.
- 26 - حمدي عبد الرحمن، إفريقيا والنظام الدولي.. جدلية التهميش والنهوض، السياسة الدولية، العدد 200، أبريل/نيسان 2015، ص 134.